

Distr.  
GENERAL

E/CN.3/1999/26  
24 November 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثلاثون

١ - ٥ آذار/ مارس ١٩٩٩

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

### التنسيق والتكامل فيما بين البرامج الإحصائية الدولية

فريق الخبراء المعني ببعض أفضل الممارسات  
في مجال الإحصاءات الرسمية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقرير فريق الخبراء المعني ببعض أفضل الممارسات في مجال الإحصاءات الرسمية (الجهة الداعية إلى الاجتماع: الجمهورية التشيكية)، الذي يرد في المرفق الأول. وأحيل التقرير إلى اللجنة طبقاً لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين<sup>(١)</sup>، ولطلب الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي في دورته الثامنة عشرة (انظر E/CN.3/1999/20، الفقرة ١٣ (ب)).

ويتضمن المرفق الثاني خطاب إرفاق أعده مدير الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، مؤرخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، أُحيل به تقرير فريق الخبراء إلى رؤساء جميع الوكالات الإحصائية. وطُلب في هذا الخطاب إلى مديري الإحصاءات في اللجان الإقليمية إدراج هذا البند في جدول أعمال الاجتماع الإقليمي المقبل للجنة الإحصائية. ووردت في الخطاب أيضاً إشارة إلى أن إحراز مزيد من التقدم يتطلب اختبار استنتاجات اجتماع براغ، وتحسينها وتوسيع نطاقها من خلال عقد اجتماع في المستقبل القريب مع فريق من النظراء من بلدان في العالم لم تمثل تمثيلاً كافياً في براغ. وثبتت الآن خطط عقد اجتماع المتابعة هذا. ويقوم صندوق النقد الدولي والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة بوضع ترتيبات، بالاشتراك مع معهد التدريب الإقليمي لصندوق النقد الدولي - سنغافورة، وإدارة الإحصاءات في سنغافورة، لاستضافة دورة عمل في سنغافورة خلال كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وسيكون لدورة العمل ثلاثة أهداف: الهدف الأول هو الاستماع إلى وجهات نظر الذين لم يتمكنوا من حضور اجتماع براغ حول النتائج التي توصل إليها الاجتماع، وإقرار صحة الأفكار

E/CN.3/1999/1 \*

التي أسفر عنها اجتماع براغ وتوسيع نطاقها. ويتمثل الهدف الثاني في استعراض أمثلة لدراسات حالات فردية عن الممارسات الجيدة بغية تحسين الأفكار، والنظر بقدر من التفصيل فيما ينبغي أن تتضمنه مجموعة تحليلية لدراسات حالات فردية وماذا ينبغي ألا تتضمن. وأخيراً، وإذا تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوات الأوليين، سينظر في كيفية إكمال جمع دراسات الحالات الفردية.

وستلقى اللجنة الإحصائية تقريراً شفويًا عن نتائج اجتماع سنغافورة والخطوات المقبلة المقترحة. ويطلب إلى اللجنة أن تستعرض ما أحرز من تقدم، وأن تقدم اقتراحات بشأن وضع خطط للخطوات المقبلة.

### حاشية

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٤ (E/1997/24).

الفقرة ١٣ (أ).

المرفق الأول

تقرير فريق الخبراء المعني ببعض أفضل الممارسات  
في مجال الإحصاءات الرسمية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤	١ - ٣ . . . . . مقدمة - أولاً
٤	١١ - ٤ . . . . . ملاحظات عامة - ثانياً
٥	١٧ - ١٢ . . . . . استنتاجات مختارة - ثالثاً
٦	٢٢ - ١٨ . . . . . اتفاقات عامة بشأن العلاقات مع مقدمي المعلومات - رابعاً
٧	٢٦ - ٢٣ . . . . . ملاحظات مختارة بشأن الاستقلال - خامساً
٨	. . . . . قائمة عناوين لغرض السياسات والممارسات - التذييل الأول
١٢	. . . . . قائمة المشاركين - التذييل الثاني

### أولا - مقدمة

١ - ناقشت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والعشرين، ضرورة استكمال المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية<sup>(١)</sup> بمدونة للممارسات السليمة، تكون بمثابة دليل لرؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية والمكاتب الإحصائية في دوائر أخرى من القطاع العام، وذلك بغية تقديم المساعدة في الحالات التي لا توفر فيها المبادئ توجيهها كافيا أو تكون بالفعل متناقضة تناقضا واضحا مع بعضها بعضا.

٢ - وعارض إدوارد أوتراتا، رئيس المكتب الإحصائي التشيكي، البدء بعملية صياغة هذا الدليل، من خلال استضافة اجتماع لتبادل الأفكار، يضم عددا صغيرا من المتطوعين، والإبلاغ عما يحرز من تقدم إلى اللجنة في دورتها الثلاثين.

٣ - وعقد اجتماع تبادل الأفكار في براغ، في ٢٣ و ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٨ (للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر التذييل الثاني)؛ وتوصل الاجتماع إلى عدد من الاستنتاجات تستهدف ضمان نجاح العملية، وتزويدها ببعض التوجيه الأولي وتشجيع مشاركة أوسع للبلدان في إبرامها آخر الأمر. وفيما يلي بعض الملاحظات العامة وبعض النتائج الأكثر تفصيلا التي اختيرت لإعطاء فكرة عامة عن الاجتماع.

### ثانيا - ملاحظات عامة

٤ - ينبغي أن تكون المحصلة النهائية للعملية وضع دليل عقلاني لرئيس المكتب الإحصائي أو المنظمة الإحصائية التي تضع إحصاءات رسمية في القطاع العام.

٥ - وينبغي ألا يتجه الدليل نحو تحديد القواعد أو المعايير بل وأن يكون مجموعة منهجية من التجارب المشروحة بغية إلقاء الضوء على المشاكل والالتباسات التي يواجهها رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية أثناء ما يقومون به من أنشطة يومية لإدارة منظماتهم.

٦ - ولكي يتيسر الوصول إلى أي مجموعة من هذه التجارب ولكي يمكن الإبلاغ عنها بيسر، فإنه ينبغي أن يكون لها مكان مناسب في إطار عمل يمكن شرحه لكل من المساهمين في الدليل والمستخدمين النهائيين له.

٧ - وثمة طائفة واسعة جدا من الظروف التي تواجهها المكاتب الإحصائية الوطنية، وهي تعكس الاختلافات العميقة في الولاية والقدرة التقنية والأولويات الاجتماعية والبيئة القانونية والمؤسسية وكفاءة المستخدم. علاوة على ذلك، يتفاوت تاريخ المكاتب الإحصائية الوطنية وتقاليدها، لا فيما بين أقاليم مختلفة فحسب بل وداخل الأقاليم ذاتها أيضا.

٨ - ولكي يكون الدليل مشروعاً ويتسم بالقدر المطلوب من العمومية، ينبغي أن تكون المشاركة القطرية في صياغته واسعة بقدر الإمكان.

٩ - ويمكن ضمان هذه المشاركة من خلال طائفة واسعة من الأدوات، بما في ذلك عقد دورة عمل ثانية تحضرها مجموعة أكبر وأكثر تنوعاً من المشاركين، وإجراء مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف مع رؤساء المكاتب الإحصائية من خلال اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وغير ذلك.

١٠ - ويتعلق أغلب أنواع المواضيع التي ستناقش في الدليل بالعلاقات - العلاقات بين المكاتب الإحصائية والجهات التي تزودها بالمعلومات الأولية، والعلاقات بين المكاتب الإحصائية ومستخدميها من هيئات حكومية وخاصة، والعلاقات بين المكاتب الإحصائية والسلطات الرسمية بوجه عام. ويرد في التذييل الأول تعداد أكمل للمواضيع التي نوقشت بغرض إدراجها في الدليل.

١١ - ورغم أن التجارب المطلوب وصفها وتحليلها هي ذات طابع تنفيذي، كان هناك اعتقاد ثابت أعرب عنه بضرورة ربطها بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. ويؤكد الاعتقاد هذا ضرورة التركيز على الاستقلال والموضوعية والحياد والنزاهة المهنية والخصائص الأخرى الموضحة في المبادئ.

### ثالثاً - استنتاجات مختارة

١٢ - ينبغي أن تتوفر مجموعة من الدراسات لحالات فردية تتناول العلاقات - بين المكتب الإحصائي الوطني والجهات التي تزوده بالمعلومات، والعلاقة بين المكتب الإحصائي الوطني وزبائنه، والمكتب الإحصائي الوطني والسلطات الوطنية، والمكتب الإحصائي الوطني والسلطات الدولية وفوق الوطنية، فضلاً عن العلاقات الداخلية التي تهم رئيس المكتب الإحصائي الوطني في أثناء إدارته اليومية للمكتب.

١٣ - والغرض من المجموعة المقترحة هو أن تكون تحليلية ووصفية وليس متجهة نحو تحديد المعايير. وينبغي اعتبارها دليلاً عقلياً لرؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية، إذ تتضمن تقارير عن تجارب أجريت في أماكن أخرى، واختيرت وفقاً لإطار عام من نوع ما، وشُرحت بغية إبراز العوامل التي تؤثر في تلك التجارب وفي مدى نجاحها.

١٤ - ورغم أن هناك إدراكاً لأن مجموعة تجارب من هذا القبيل لا يمكن أن تكون موجزة بحكم طبيعتها، فإن هناك اعتقاداً بفائدة استخراج نص أقصر. ويشمل هذا النص، الذي يمكن استخدامه لتوضيح العلاقات مع السلطات الوطنية، المبادئ الاستراتيجية التي تنبثق عن دراسات حالات فردية (الناجحة أو غير الناجحة) الأكثر تفصيلاً.

١٥ - وكان هناك اتفاق على أنه لا يكتمل أي وصف لدراسة حالة إفرادية إن لم يمعن النظر في السياق الذي أجريت فيه التجربة: الوسط المؤسسي والسياسي؛ والوسط القانوني والتنظيمي؛ ومرحلة التطور التي قطعها المكتب الإحصائي الوطني المعني. وزيادة في التوضيح، ينبغي التمييز بوضوح بين التجارب التي جرت في سياق عملية انتقالية رئيسية (عادة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من اقتصاد اشتراكي إلى هيكل ديمقراطي يقوم على حرية السوق) وغيرها من التجارب.

١٦ - ومن المتفق عليه أنه لا يمكن اعتبار أية مجموعة من التجارب تطمح إلى كسب صفة الشرعية الدولية على أنها كذلك إلا إذا كانت واسعة النطاق - أي أن تكون التجارب المدرجة مستمدة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ومن المكاتب الكبيرة والصغيرة، ومن مكاتب إحصائية وطنية راسخة القدم وأخرى حديثة العهد نسبياً.

١٧ - وتمثل إحدى المزايا الأكثر إثارة للاهتمام لمثل هذه المجموعة من الدراسات في إمكانية إضافة آخر ما استجد إلى مضمونها على فترات دورية لكي تعكس ما طرأ من تغيرات في الاتجاهات المؤسسية أو التكنولوجية أو الإدارية الرئيسية. ومن ثم يمكن توسيع نطاق التمثيل كجزء من عملية يصبح فيها جمع الحالات أكثر شمولاً وأكثر تعبيراً عن الشواغل الإدارية للمكاتب الإحصائية الوطنية.

#### رابعاً - اتفاقات عامة بشأن العلاقات مع مقدمي المعلومات

١٨ - ينبغي عند جمع التجارب ذات الصلة أن يكون المرء واعياً بأن العمل الذي يجري هو بغرض تغيير المضمون والتصورات. فعلى سبيل المثال، يشمل الإجراء الذي يتخذ لإقناع مقدمي المعلومات بإعطاء إجابة صادقة وفورية، عناصر مصممة لتغيير تصور مقدمي المعلومات عن دور المكاتب الإحصائية الوطنية وأهميتها.

١٩ - وينبغي في معرض وصف التجارب، ذات الأهمية بالنسبة لتحسين علاقات الجهة المجيبة ونوعية الإجابة، وصف نظم إدارة هذه العلاقات، وهي النظم التي تشمل تخطيط علاقات الجهة المجيبة، ورصد حالة تلك العلاقات.

٢٠ - وإضافة إلى ضرورة توخي الدقة، يجب أن يقتنع المجيبون بأهمية التزام الدقة في المواعيد من ناحية الأنشطة التي يقوم بها المكتب الإحصائي الوطني، وما يترتب على هذا الشرط من آثار على امتثالهم لمتطلبات الاستبيان.

٢١ - وينبغي أن تجري عملية الحد من العبء الورقي على مستويين: من خلال تخفيضه موضوعياً، وإقناع المجيبين بأن هناك سياقات لا مناص فيها من تحمل هذا العبء. وأحد الأمثلة على ذلك هو توفير حد أدنى من المعلومات الأساسية.

٢٢ - ولا تكفي الأحكام القانونية بحد ذاتها لوصف كيفية إدارة العلاقات مع مقدمي المعلومات. ولا بد من استكمال النصوص القانونية بوصف كيفية تطبيق الجزاءات؛ وما إذا كان دورها يتمثل على الأغلب في الردع؛ وما إذا كانت العقوبات قد طبقت قط، وإن كان الأمر كذلك، فما هو رد الفعل عليها إلى غير ذلك.

#### خامسا - ملاحظات مختارة بشأن الاستقلال

٢٣ - يعتقد أن الاستقلال هو أفضل تعبير عن المركز الذي ينبغي أن تنشده المكاتب الإحصائية في القطاع العام: أي الاعتراف بالضرورة المطلقة للموضوعية ولعدم التعرض للتدخل، وفي الوقت نفسه تمويلها وتزويدها بالموارد من خلال الهياكل الأساسية العامة للقطاع العام.

٢٤ - وهناك حالات قد يسيء فيها التدخل السياسي المفرط إلى الاستقلال، وفي حالات أخرى يتعرض التوازن للتشوه بفعل النقل المباشر للموارد إلى المكاتب الإحصائية، كما توجد حالات يجب فيها تعداد وسائل الحفاظ على المصداقية ومنع تضرر الجوهر، وتحليل هذه الوسائل ونشرها.

٢٥ - وهناك قلق من أن تستخدم البيانات الإحصائية بصورة متزايدة لأغراض إدارية ومالية، من أنه رغم أن تلك العملية تزيد من الأهمية والشهرة، فإنها تخلق حالات من التصلب ينبغي شجبها، وتوفر أعذارا للتدخل ينبغي مقاومتها. وللمشاركين آراء شتى في خطورة هذا الأمر. فالجميع يعترفون بأنه يشكل تهديدا، ولكن البعض يعتقد بأن من الممكن التوصل إلى اتفاق دون المخاطرة بأي مبادئ أساسية.

٢٦ - ونطاق الوكالات التي تتحمل مسؤوليات إحصائية، وتعمل في القطاع العام ويمكن أن تستفيد من وضع دليل، يتعدى كثيرا المكتب الإحصائي الرسمي أو المؤسسة الإحصائية الرسمية. فعلى سبيل المثال، يتحمل عدد كبير من المصارف المركزية مسؤوليات إحصائية واسعة جدا، ولا سيما في مجال المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي. ويوجد في الوزارات القطاعية في العديد من البلدان مكاتب أو شعب إحصائية متطورة للغاية. والمشاكل التي تواجهها مشابهة للمشاكل التي تواجهها المكاتب الإحصائية الوطنية.

---

(أ) للاطلاع على نص المبادئ بالصيغة التي اعتمدها اللجنة الإحصائية، انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٢٩ (E/1994/29) الفقرة ٥٩.

## التذييل الأول

قائمة عناوين لغرض السياسات والممارسات

- ١ - العلاقات مع المجيبين
- ١-١ العلاقات مع المجيبين: تخفيف العبء إلى الحد الأدنى
- ١-١-١ الأساس القانوني للاستبيانات: النظم الإلزامية والنظم الطوعية والنظم المختلطة
- ٢-١-١ الاستبيانات والعلاقات العامة
- ٣-١-١ الاستبيانات وإعادة المعلومات
- ٤-١-١ الاستبيانات والتكنولوجيا
- ٥-١-١ الاستبيانات والتدابير الداعمة
- ٦-١-١ تبسيط الاستبيانات
- ٧-١-١ المعاقبة على عدم الاجابة عن الاستبيانات
- ٨-١-١ المطالبة بجودة الإجابة عن الاستبيانات
- ٩-١-١ كفاءة أبعاد متناسبة للاستبيانات
- ١٠-١-١ تصميم نظم للامتثال للاستبيانات وتخطيط تلك النظم ورصدها
- ١١-١-١ مراقبة توزيع العبء
- ١٢-١-١ حساب مؤشر للعبء
- ١٣-١-١ الاستعاضة عن الاستبيانات الإحصائية بالسجلات الإدارية
- ٢-١ العلاقات مع المجيبين: السرية
- ١-٢-١ سلامة الممتلكات المادية
- ٢-٢-١ إجراءات للحيلولة دون الكشف غير المتعمد
- ٣-٢-١ ردود الفعل إزاء الانتهاك غير المتعمد للسرية
- ٤-٢-١ الأحكام القانونية التي تعالج الانتهاك
- ٣-١ العلاقات مع وكالة حماية البيانات
- ٤-١ محفوظات البيانات، والملفات العامة للبيانات الفردية، والصورة والجوهر



العلاقات مع المستخدمين	٢ -
التأثير على اعتقادات المستخدم	١-٢
الشفافية	١-١-٢
معايير البيانات الوصفية	٢-١-٢
معايير جودة البيانات	٣-١-٢
رصد رضى المستخدمين	٤-١-٢
معاملة المستخدمين بإنصاف	٢-٢
وصول ذوي الامتيازات ووصول العموم	١-٢-٢
تحديد مواعيد الإصدارات مسبقا	٢-٢-٢
التعامل مع وسائط الإعلام	٣-٢-٢
التعليق التحليلي	٤-٢-٢
الصالح العام ورسوم الاسترجاع	٥-٢-٢
العمل الصادر به تكليف	٦-٢-٢
الاسم التجاري	٣-٢
التعامل مع منتجي البيانات الآخرين فيما يتعلق بالمستخدمين	١-٣-٢
الأهمية والفعالية	٤-٢
الشبكات الاستشارية	١-٤-٢
الوصول إلى المستشارين في مجال السياسة العامة	٢-٤-٢
خدمات التسويق وتعقب المستخدمين	٣-٤-٢
تقييم البرامج	٤-٤-٢
كفالة الوصول السلس	٥-٤-٢
العلاقات مع الهيكل الحكومية: الاستقلال المهني	٣ -
الأخطار التي تهدد الاستقلال المهني	١-٣

- ١-١-٣ الحد من دور المكاتب الإحصائية الوطنية ومهامها
- ٢-١-٣ توسيع نطاق دور المكاتب الإحصائية الوطنية ومهامها لتشمل التحليل السياسي أو العمل السياسي
- ٣-١-٣ خفض غير المتناسب لموارد الميزانية
- ٤-١-٣ الضغوط من أجل إلغاء مجالات إحصائية أو سلسلات إحصائية
- ٥-١-٣ قيام السياسيين بتعيين موظفي المكاتب الإحصائية الوطنية
- ٦-١-٣ الضغوط السياسية على الطرائق والمفاهيم والتصنيفات
- ٧-١-٣ استخدام التصنيفات لأغراض غير إحصائية بدون موافقة المكاتب الإحصائية الوطنية
- ٨-١-٣ إخضاع البيانات للرقابة أو تغييرها
- ٩-١-٣ تعمد استخدام البيانات الإحصائية استخداماً غير صحيح
- ١٠-١-٣ الإفراط في استخدام صيغ قائمة على الإحصاءات من أجل اتخاذ القرارات السياسية
- ١١-١-٣ تهديد سرية البيانات
- ١٢-١-٣ شن حملة نشطة للتشكيك في الخدمات أو النواتج أو الطرائق الإحصائية أو موظفي الإحصاء
- ٢-٣ ردود الفعل الإيجابية إزاء التهديدات و/أو الممارسات التضليلية: عوامل المحافظة على سلامة الإحصاءات أمام الضغوط السياسية
- ١-٢-٣ العوامل التي لا تتحكم فيها المكاتب الإحصائية الوطنية
- ١-١-٢-٣ نظام الخدمة المدنية السليم
- ٢-١-٢-٣ رسوخ تقاليد سلامة الإحصاءات
- ٣-١-٢-٣ وسائط الإعلام النشطة غير الخاضعة للرقابة
- ٢-٢-٣ العوامل التي بإمكان المكاتب الإحصائية الوطنية تعزيزها (بالتشارك مع صانعي القرارات السياسية)
- ١-٢-٢-٣ الصلات الوطيدة بين المستخدمين والمنتجين
- ٢-٢-٢-٣ القوانين المتصلة بمركز المكاتب الإحصائية الوطنية المستقل
- ٣-٢-٢-٣ مكان المكاتب الإحصائية الوطنية داخل الهياكل الحكومية
- ٤-٢-٢-٣ منزلة رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية ومركزهم التعاقدية
- ٥-٢-٢-٣ الجدول الزمني المعلن عنه مسبقاً لإصدار البيانات
- ٦-٢-٢-٣ زيادة التنسيق الإحصائي (بالنسبة للنظم اللامركزية)
- ٣-٢-٣ العوامل التي باستطاعة المكاتب الإحصائية الوطنية والإحصائيين التحكم فيها
- ١-٣-٢-٣ إنشاء رابطات إحصائية مهنية نشطة

- ٢-٣-٢-٣ الدعم الدولي (نادي الأصدقاء)
- ٣-٣-٢-٣ التقارب "الاجتماعي" مع صانعي القرارات السياسية (بدون تورط)
- ٤-٣-٢-٣ فهم أفضل لدور السياسيين ومهامهم
- ٥-٣-٢-٣ التعامل مع مراجع الحسابات العام
- ٤ - العلاقات مع دوائر التأثير ومجموعات الضغط: الاستقلال المهني
- ١-٤ الأخطار التي تهدد الاستقلال المهني
- ١-١-٤ قبول العمل لفائدة المصالح الخاصة بدون احتراس
- ٢-١-٤ التعامل مع طلبات الباحثين بدون احتراس
- ٣-١-٤ الضغوط من أجل إلغاء مجالات إحصائية أو سلسلات إحصائية
- ٤-١-٤ ضغوط مجموعات التأثير على الطرائق والمفاهيم والتصنيفات
- ٥-١-٤ تعمد استخدام البيانات الإحصائية استخداما مضللا
- ٦-١-٤ شن حملة إعلامية للتشكيك في الخدمات أو النواتج أو الطرائق الإحصائية أو موظفي الإحصاء
- ٢-٤ ردود الفعل الإيجابية إزاء التهديدات و/أو الممارسات التضليلية: عوامل المحافظة على سلامة الإحصاءات أمام مجموعات التأثير والضغوط
- ١-٢-٤ الاستجابة لاحتياجات وسائط الإعلام والمستخدمين
- ٢-٢-٤ تدريب وسائط الإعلام والمستخدمين
- ٣-٢-٤ العمل النشط في إطار الرابطة الإحصائية المهنية
- ٤-٢-٤ التقارب "الاجتماعي" مع "دوائر التأثير" وصانعي القرارات في القطاع الخاص (بدون تورط)

## التذييل الثاني

### قائمة المشاركين

#### الوكالات الدولية

كريستيان إنجلج (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)  
جون - لوي بودين (المعهد الإحصائي الدولي)  
مارسيل فان دين بروك (المعهد الإحصائي الدولي)  
شارل لوي كينكانون (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)  
كارول س. كارسون (صندوق النقد الدولي)  
إيغور تشيرنيشيف (منظمة العمل الدولية)

#### الوكالات الإحصائية الوطنية

فالتراوده مور (ألمانيا)  
هالغريمور سنوراسون (أيسلندا)  
إدوارد أوتراتا (الجمهورية التشيكية)  
جان فيشر (الجمهورية التشيكية)  
هينريش برنغير (سويسرا)  
جون - بيير بويغ (فرنسا)  
جاكوب رايتين (كندا)  
إنريكيه أورداس (المكسيك)  
نيغال إديسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)  
ويليم دي فريس (هولندا)  
فريدريك وينغ هوين هو (هونغ كونغ، الصين)

## المرفق الثاني

### كتاب إحالة مؤرخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، صادر عن مدير الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة

ناقشت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثامنة والعشرين، الحاجة إلى تكملة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية بمدونة للممارسات الجيدة، يكون هدفها الرئيسي مساعدة رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في أنشطتهم الإدارية اليومية. وقبلت اللجنة العرض الذي قدمه إدوارد أوتراتا، رئيس المكتب الإحصائي التشيكي، لاستضافة اجتماع أولي لتبادل الأفكار، من شأنه أن يفضي إلى مقترحات ملموسة بشأن سبل وضع مثل هذه المدونة. وكان المقصود من هذا الاجتماع أن يشكل الخطوة الأولى في عملية من ثلاث خطوات. وتستهدف الخطوة الثانية التماس المزيد من الآراء بشأن نتائج الخطوة الأولى، وكفالة موافقة المكاتب الإحصائية الوطنية على المدونة المقترحة. أما الخطوة الأخيرة فتتمثل في اعتماد اللجنة الإحصائية لمدونة للممارسات الجيدة.

وعقد الاجتماع الأولي في براغ في ٢٣ و ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٨، ويسرني الإبلاغ بأنه كان ناجحا جدا. وأود اغتنام هذه الفرصة لأشكر جميع المشاركين على هذه الخطوة الهامة، وخصوصا المكتب الإحصائي التشيكي على استضافة الاجتماع.

ومرفق بهذه الرسالة قائمة المشاركين في اجتماع براغ وتقرير الاجتماع. وقد تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) المنتج النهائي المستصوب ليس مدونة لقواعد السلوك بقدر ما هو تجميع تحليلي لدراسات حالات إفرادية ذات صلة بالعلاقات التي يقيمها مكتب إحصائي وطني ما مع مقدمي البيانات الأساسية ومستخدمي المعلومات الإحصائية والسلطات الحكومية عموما. وينبغي لدراسات الحالات الإفرادية أن تبرز العوامل - البيئية منها والقانونية والمهنية والإدارية - التي أثرت في النتيجة.

(ب) تعود أسباب اعتماد هذا النهج بدرجة كبيرة إلى صعوبة الاتجاه نحو تحديد القواعد (أي إصدار المبادئ أو المعايير أو المبادئ التوجيهية الإضافية)، وإلى التسليم بأن المكاتب الإحصائية الوطنية تختلف كثيرا فيما بينها من حيث الولاية، والتقاليد، وقدرة التأثير على الحكومة والمواطنين. وبناء على ذلك، فإن أي محاولة لتحديد قواعد عامة يَحْشَى أن تكون إما عديمة الجدوى أو غير قابلة للتطبيق بالنسبة لعدد كبير من الجهات التي تخدمها تلك المكاتب.

(ج) من مزايا وجود مجموعة من الأمثلة ودراسات الحالات الإفرادية المحللة جيدا أنه يمكن استكمالها باستمرار في ضوء الحلول الجديدة لجميع أنواع المشاكل والسياقات الجديدة التي تحدث فيها

الأزمات أو المشاكل، ويمكن توسيع نطاقها مع تزايد عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي تشارك في عملية الاستفادة من تجارب الآخرين والإسهام بتجاربها الخاصة؛

(د) يجب أن تتضمن المجموعة تجارب مكاتب إحصائية وطنية في مراحل مختلفة من تطورها، وتعمل في بيئات إقليمية مختلفة، ولكي تعتبر المجموعة مرضية ينبغي تكملتها بتجارب وآراء مجموعة كبيرة من المنظمات المتعددة الأطراف والوكالات الحكومية الأخرى التي تعد الإحصاءات الرسمية؛

(هـ) ويتعين لكي تكون المجموعة مفيدة، أن توضع في إطار تصنيف يسهل فهمه للعلاقات التي تقيمها الوكالات الإحصائية والأنشطة التي تضطلع بها والمشاكل التي تواجهها؛

واستقر رأي المشاركين على أن إحراز المزيد من التقدم يتطلب اختبار استنتاجات اجتماع براغ وتحسينها، وتوسيع نطاقها من خلال عقد اجتماع، في المستقبل القريب، مع فريق من نظرائهم من بلدان في العالم لم تكن ممثلة تمثيلاً كافياً في براغ. ومن شأن هذا اللقاء أن يضيء الشرعية اللازمة على تقرير يُقدم في المستقبل إلى اللجنة الإحصائية، وأن يزيد، بطبيعة الحال، من نطاق دراسات الحالات الفردية المهمة والقيّمة.

وبالإضافة إلى هذا الاجتماع، اتفق المشاركون على أنه يمكن، في الوقت ذاته، اتخاذ عدد من الإجراءات يرمي جميعها إلى المساعدة على تحقيق نفس المجموعة من الأهداف. فعلى سبيل المثال، باستطاعة رؤساء المؤتمرات الإقليمية لرؤساء المكاتب الإحصائية أن يستخدموا جميع وسائل الاتصال المتاحة لهم لتوعية الجهات التي يخدمونها بضرورة المشاركة في هذه العملية. وقد طلبنا إلى مديري الإحصاءات في اللجان الإقليمية إدراج هذا البند في جدول أعمال الاجتماع الإقليمي المقبل للجنة الإحصاءات.

ومن المحتمل جداً أن يكون شكل دراسات الحالات الفردية هذه ونطاقها موضوع مناقشة في هذه الاجتماعات المقبلة. وأنا واثق من أننا سنتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية توجيه الإسهامات ليتسنى إدراجها في مجموعة الممارسات.

واتفق المشاركون على أن الجهات التي يخدمونها ليست المكاتب الإحصائية الوطنية فحسب وإنما أيضاً أي دائرة من القطاع العام يجري فيها الاضطلاع بأنشطة إحصائية هامة، وأشاروا صراحة إلى الدور الإحصائي للمصارف المركزية.

وما من شك في أن المكاتب الوطنية اللازمة لها من التجربة ما يمكنها من أن تصوغ بالتفصيل دراسات حالات فردية مفيدة. وهناك مكاتب حققت نجاحاً في بعض الحالات وباءت بالفشل في حالات أخرى لذلك فإننا ننتظر منها هي الجزء الأكبر من الإسهامات في مجموعة دراسات الحالات الفردية.

وبالتالي فإن الأمم المتحدة تخطط، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، مثل منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، لعقد اجتماع بمشاركة قطرية واسعة من شأنه إقرار صحة الأفكار المذكورة ونشرها. وصندوق النقد الدولي بصدد الترتيب لعقد اجتماع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في جنوب شرق آسيا، وهو يلتزم التمويل بضمان ألا يُستبعد آليا من هذه العملية الأشخاص الذين لهم اهتمام شديد بهذه المسألة ولكن يفتقرون إلى وسائل المشاركة في اجتماع عام. وبطبيعة الحال، فإن عدد الذين ستشملهم المساعدة سيكون دون المؤمل، ولكن سيجري الحرص كل الحرص على أن يكون الاجتماع متوازنا وذا تمثيل شامل.

وسيدرج هذا الموضوع في جدول أعمال اجتماع اللجنة الإحصائية الذي سيعقد في آذار/ مارس ١٩٩٩، ونتوقع اعتماد المدونة رسميا في عام ٢٠٠٠.

ومع تقدم الأعمال التحضيرية للاجتماع، سوف أوافيكم بمزيد من المعلومات الجديدة حول هذه المسألة.

(توقيع) هيرمان هابرمان

مدير

الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة

-----